

2018

The Impact of the Establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the Development of Deposits: An Empirical Study on Islamic Banks Operating in Palestine

Yaser A. Shorafa Dr

Assistant Prof. - Dept. of Business Administration, Islamic University of Gaza, Palestine,
yshorafa@iugaza.edu.ps

Yasser B. Hamad

Administrative Employee, Private Sector, yasser.hamad@arado.edu

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja>

Recommended Citation

Shorafa, Yaser A. Dr and Hamad, Yasser B. (2018) "The Impact of the Establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the Development of Deposits: An Empirical Study on Islamic Banks Operating in Palestine," *Arab Journal of Administration* **المجلة العربية للإدارة**: Vol. 38 : No. 2 , Article 4. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aja/vol38/iss2/4>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Arab Journal of Administration **المجلة العربية للإدارة** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, dr_ahmad@aarj.edu.jo.



أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع: دراسة ميدانية تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين

ياسر باسل محمد حمد

موظف إداري
قطاع خاص

دولة فلسطين

د. ياسر عبد طه الشرفا

مدرس مساعد - قسم إدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بغزة

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، من حيث استعراض نظم ضمان الودائع وأهميتها ومبررات إنشائها ومناقشة مدى ملاءمتها للبنوك الإسلامية، وكذلك التعرف على مدى فاعلية السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة، وكذلك التعرف على مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الجوانب المختلفة لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وأثرها على تطور الودائع في البنوك الإسلامية، كما استخدمت الدراسة الاستبائية كأداة للبحث العلمي من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل حيث تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة الأصلي البالغ عددهم 54 مفردة، والذي يتكون من العاملين في أقسام الودائع في البنوك الإسلامية، وتم استرداد 47 استبانة بنسبة 87% من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة. وقد أظهرت الدراسة وجود تأثير إيجابي لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يتمثل في تقليل درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية، وكذلك على زيادة إقبال المودعين في البنوك الإسلامية، وأيضاً زيادة درجة الثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على قوة المراكز المالية للبنوك الإسلامية، حيث انعكست كل هذه التأثيرات الإيجابية إلى زيادة تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية. وأوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة زيادة الاهتمام بنشر الوعي المصرفي وطمأنة المودعين لديها أن ودايعهم تخضع لنظام تأمين يراعي أحكام الشريعة الإسلامية، كما أوصت مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بضرورة زيادة حملات الوعي المصرفي للجمهور وخصوصاً الوعي بأهمية دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في حماية المودعين، لتشجيعهم على الإيداع، وأيضاً شرح القانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع للعاملين في البنوك الإسلامية.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

أصبحت مسألة ضمان أو حماية الودائع المصرفية من القضايا المعاصرة والمهمة في استقرار النظم المصرفية والمالية، ومن مظاهر حماية الودائع، الرقابة المصرفية التي تلعب دوراً مهماً في حماية أموال المودعين وخاصة أساليب الرقابة المشددة من طرف سلطة النقد الفلسطينية ولكنها لم تمنع حدوث الأزمات المالية التي تمس البنوك عامة والبنوك الإسلامية. خاصة التي تسعى إلى توفير نظم لحماية أموال مودعيها بحيث تتلاءم مع طبيعة عملها. وتهدف معظم أنظمة التأمين على الودائع إلى تحقيق هدفين، أولهما: حماية أموال المودعين وتجنب حدوث زعزالي بينهم، وثانيهما: تفادي تعرضها للفشل أو الإعسار المالي، وبالتالي الحفاظ على سلامة واستقرار الجهاز المصرفي (الغندور، 1992). وأصبح التأمين على الودائع الإسلامية أكثر أهمية في الأونة الأخيرة نتيجة لتطور التمويل الإسلامي، الذي نما بسرعة ليس فقط في العالم الإسلامي بل أيضاً في جميع أنحاء العالم الغربي.

* تم استلام البحث في يناير 2016، وقبل للنشر في مارس 2016.

تحول المشهد المالي الإسلامي اليوم بشكل كبير، وأصبح أكثر ديناميكية وتنافسية. ويدعم هذه الصناعة أكثر من 300 مؤسسة مالية إسلامية في أكثر من 75 بلدًا، ويتوقع أن ترتفع إلى 2 تريليون دولار على الصعيد العالمي بحلول عام 2015 (IDIS, 2014). بالإضافة إلى ذلك، ومع بداية الاهتمام بالتمويل الإسلامي - خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي شهدت انهيار العديد من المؤسسات المالية التقليدية العملاقة - نجد أن النظام المالي الإسلامي يقدم المزيد من الانضباط في الاقتصاد ويربط التوسع الائتماني بنمو الاقتصاد الحقيقي، وهو قادر أيضًا على التقليل من شدة وتواتر الأزمات المالية. وفي عام 2013 أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قرارًا بقانون رقم 7 لعام 2013، نشر في الجريدة الرسمية يقضي بإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع "Palestinian Deposit Insurance Corporation (PdIC)". كما صدر قرار لاحق بتشكيل مجلس إدارة له برئاسة محافظ سلطة النقد، وعضوية بعض المؤسسات ذات الاختصاص، وممثلين عن القطاع الخاص والأكاديميين. وقد انضمت فلسطين رسميًا إلى «الجمعية الدولية لضمان الودائع» International Association of Deposit Insurance "IAD" في شهر تشرين الثاني من عام 2013 وبذلك تكون الدولة رقم 72 المنضوية تحت لواء الجمعية. وتهدف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى حماية صغار المودعين الذين يشكلون الأغلبية، وتعزيز وثبيت الاستقرار المالي والمصرفي، وتشجيع وتحفيز الممارسات والأداء المصرفي الصحيح لدى المصارف.

مشكلة الدراسة:

إن حدوث الأزمات المالية العالمية وتكرارها على مر السنين وتعرض البنوك للافلاس، وكذلك المودعين دون أدنى تعويض لهم، كان ذلك سببًا مهمًا في دفع البنوك المركزية حول العالم للتفكير بإنشاء أنظمة لضمان الودائع في البنوك لحماية حقوق المودعين وزيادة درجة الاستقرار في جهازها المصرفي. ومن المعلوم أن الجهاز المصرفي الفلسطيني كان قد بدأ واستمر في العمل في ظل ظروف غير مستقرة، والبنوك الإسلامية في فلسطين ليست ببعيدة عن هذا الواقع، إلا أنها لا تزال تعمل وفي حالة توسع وازدياد في عدد الأفرع والمكاتب، حيث يعمل في فلسطين بنكين إسلاميين، هما: «البنك الإسلامي الفلسطيني» ويتكون من 21 مكتب وفرع موزعين على محافظات الوطن، و«البنك العربي الإسلامي» ويتكون من 11 فرعًا ومكتبًا، وبلغت الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني 421 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013، وبلغت في البنك الإسلامي العربي 372 مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013⁽¹⁾. ورغم ذلك، فإن حجم الودائع في البنوك الإسلامية لا يتجاوز 10% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني، وينظر القائمون على هذه البنوك بنوع من التفاؤل بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع. وبناء على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على مدى تأثير المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وبذلك فإن مشكلة البحث تتمحور حول السؤال الرئيس التالي: ما أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية؟

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع عدة أسئلة فرعية:

- ما أثر انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية؟
- ما أثر السياسات الرقابية والإشرافية لمؤسسة ضمان الودائع على تطور الودائع؟
- ما أثر نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية على تطور حجم الودائع؟
- ما أثر التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع على تطور الودائع؟

أهداف الدراسة:

- الوقوف على ماهية نظام ضمان الودائع في مؤسسة ضمان الودائع.
- الوقوف على القوانين والإجراءات التي تنظم عمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.
- معرفة ما يميز أنظمة التأمين على الودائع الخاصة بالبنوك الإسلامية عن أنظمة التأمين الأخرى.
- التعرف على تطور حركة الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني وخاصة المصارف الإسلامية.

(1) البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي (2013)، البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي، (2013).

فرضيات الدراسة:

- 1- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.
- 2- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات الرقابية والإشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودرجة تطور الودائع في البنوك الإسلامية.
- 3- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.
- 4- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة:

- 1- إبراز مدى أهمية إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودورها في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي.
- 2- المساعدة في كيفية زيادة حجم الودائع لدى البنوك الإسلامية.
- 3- زيادة الوعي المصرفي لدى المودعين في البنوك الإسلامية.
- 4- زيادة الثقة لدى المودعين وطمأنتهم بانسجام معاملاتهم مع الشريعة الإسلامية.
- 5- إثراء المعرفة المصرفية في فلسطين حول أنظمة ضمان الودائع المعمول بها وخصوصاً في المصارف الإسلامية.

منهجية الدراسة:

اتباع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي - بجانب المنهج الاستقرائي - الذي يحاول الإجابة على السؤال الأساسي في العلم وماهية وطبيعة الظاهرة موضوع البحث (أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك)، ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبيئتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقات أو الفئات أو التصنيفات أو الأنساق التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزاءها، وكذلك العمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ومعنى ذلك أن المنهج الوصفي يمتد إلى تناول كيف تعمل الظاهرة.

خطة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أجزاء، وذلك على النحو التالي:

- الجزء الأول: الإطار العام للدراسة.
- الجزء الثاني: الإطار النظري (المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع).
- الجزء الثالث: الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني.
- الجزء الرابع: أولاً: الدراسة التطبيقية والميدانية.

ثانياً: النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات المحلية:

- 1- دراسة (الأعرج، 2009)، وهدفت إلى بحث مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ودراسة الجوانب المختلفة لنظم ضمان الودائع وأهميتها في تدعيم شبكة الأمان المالي، وكذلك من حيث استعراض الملامح والتفاصيل ومبررات

الإنشاء والقضايا الرئيسية ذات العلاقة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إنشاء نظام ضمان للودائع سيكون له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وأن نظام ضمان الودائع يساهم في وضع آليات للتعامل مع الأزمات قبل حدوثها، وأيضاً نظام ضمان الودائع يعمل على عدم اتساع أي أزمة مالية ومنع انتقالها من بنك لآخر، وكذلك نظام ضمان الودائع يعمل على استقرار الودائع وجذب المزيد من الودائع. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات: ضرورة إنشاء نظام وودائع فلسطيني، ضرورة اهتمام سلطة النقد الفلسطينية بتبني إنشاء نظام ضمان للودائع يأخذ بالاعتبار المقومات والمتطلبات اللازمة لإنشاءه، ضرورة عقد ورشات عمل بهدف وضع الإطار اللازم لتبني إنشاء النظام المطلوب وتوضيح أهم معالمه والركائز التي يقوم عليها.

ثانياً- الدراسات العربية:

- 2- دراسة (كمال، 2012)، وهدفت إلى بحث دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر، والوقوف على خصوصيات نظام التأمين على الودائع والعوامل المؤثرة فيها بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أيضاً المنهج الاستقرائي واستخدام أدوات القياس الاقتصادي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وأيضاً إجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولي بعض البنوك في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية ومنها: يؤدي تطبيق نظام التأمين على الودائع في الجزائر إلى زيادة حجم الودائع لدى البنوك نظراً لتعزيز ثقة المودعين، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على إمكانية البنك في توظيف هذه الودائع؛ وترقية التعامل مع البنوك الخاصة، وأن نظام تأمين الودائع في الجزائر يفتقر لمجموعة من الخصائص الأساسية المتمثلة في انعدام التمويل الحكومي وتقليص في مهامه وعدم منحه الاستقلال المؤسسي.
- كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات: رفع نسبة الضمان والذي يحدد بـ 1% من حجم الودائع، وهي نسبة ضئيلة، والعمل على تكييف علاوة التأمين حسب حجم الخطر الذي يمثله كل بنك؛ ضرورة منح الاستقلال المؤسسي لمؤسسة الإيداعات البنكية وإعطائه الصلاحيات والمسئولية الكاملة في معالجة مشكلات التعثر المصرفي؛ القيام بحملات إعلامية تحسيسية بطريقة عمل النظام ودوره وهدفه من أجل العمل على بعث الثقة في النظام المصرفي ولاسيما المودعين؛ ضرورة أن تحسب العلاوة التي تدفعها البنوك سنوياً على أساس نسب متناقصة على شرائح الودائع لكل بنك.
- 3- دراسة (أحمد عثمان بابكر، 2000)، وهدفت إلى الوصول لبرنامج تتمكن بموجبه المصارف الإسلامية من تقديم ضمانات أكثر لمودعيها من أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار، مما يعزز الثقة في هذه المصارف ويجعلها تقف على أرضية مشتركة مع المصارف التقليدية التي تقف وراءها المصارف المركزية بسياساتها النقدية التقليدية وبأنظمة حماية الودائع التي بدأت منذ الثلاثينيات في بعض البلدان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قياس العلاقة بين المتغيرات المدروسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلي: بعد النظر في النظم التقليدية وضحت الدراسة أن أهدافها وطرق تنظيمها تنسجم مع متطلبات حماية الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية، وأن التطبيقات والإجراءات الحالية لحماية الودائع في المصارف الإسلامية لا تعدو أن تكون في إطار متطلبات السياسة النقدية التي تطبقها البنوك المركزية على المصارف الإسلامية. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في نظام ضمان وحماية الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية: أن يعمل نظام حماية الودائع في البنوك الإسلامية على تخفيض تكلفة ضمان الودائع، وأن يحقق العدالة بين المصارف عند احتساب أقساط ورسوم الاشتراك في النظام، وأن يبين ويعرف درجة المخاطرة في خصوم وأصول كل مصرف إسلامي اشترك في النظام، وذلك لتطبيق الإجراءات المناسبة قبل وقت كافٍ، تقديم الحافز المادي والأدبي للمصارف جيدة الأداء بتمكينها من استرداد جزء من رسم الاشتراك، اعتماداً على أداء هذه المصارف وقدرتها على المحافظة على نسب معينة بين أصولها وخصومها، وأن يقوم النظام بدوره بدرجة لا تجعل إدارات المصارف الإسلامية تتراخى في الإدارة أو تخاطر بأموال المودعين بأكثر مما يجب.

ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

- 4- دراسة (Sharifah, 2012)، وهدفت إلى التحقيق في مدى تأثير الخطر الأخلاقي على زيادة مخاطر البنك وأخذ نظام التأمين على الودائع في البنوك الإسلامية كنموذج لدراسة هذه العلاقة حيث تم اختيار ماليزيا كعينة للنظام المصرفي الإسلامي كونها من أوائل الدول العاملة بهذا النظام حول العالم. ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي: أن كفاءة الإدارة يمكن أن يكون مقياساً بديلاً للمخاطر التشغيلية، وأن نظام التأمين على الودائع الفعال الذي يتضمن مقدمة من قسط التأمين على أساس المخاطر يمكن أن يعمل على تعزيز إدارة المخاطر الاحترازية بين البنوك الإسلامية، وكذلك الاهتمام والالتزام باللوائح الدولية مثل منظمة المحاسبة والتدقيق في المصارف الإسلامية من شأنه التغلب على مشكلة «الخطر الأخلاقي» ووضعها على قدم المساواة مع المخاطر التقليدية. وأوصت الدراسة بما يلي: تعزيز كفاءة الإدارة، وأيضاً الالتزام باللوائح والقوانين الدولية المنظمة لعمل المصارف الإسلامية.
- 5- دراسة (International Association of Deposit Insurers IADI, 2010)، وهدفت الدراسة التي قامت بها المجموعة الإسلامية للتأمين على الودائع (IDIG) المنبثقة من الرابطة الدولية لإيداع التأمين (IADI) إلى ما يلي:
- تحديد البلدان التي تنفذ التأمين على الودائع الإسلامية.
 - الحصول على لمحة عامة عن ممارسات التأمين على الودائع الإسلامية الحالية في تلك البلدان.
 - فهم القضايا والتحديات التي تواجه البلدان في تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية.
 - قياس مصلحة البلدان في تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث أجرى القائمون على الدراسة تحليل لنتائج المسح من أجل توفير معلومات مفيدة عن آليات تنفيذ التأمين على الودائع الإسلامية في الدول المشاركة في المسح وتوصلت إلى: أنه وفي ضوء النمو السريع للصناعة المصرفية الإسلامية العالمية وزيادة الوعي بأهمية وجود ضمان وحماية متساوية للودائع الإسلامية، فإنه من المتوقع أن تزدهر خصوصاً مع زيادة عدد البلدان المنضمة إلى (IADI). أيضاً أشارت الدراسة إلى زيادة الحاجة لمساعدة باقي البلدان لوضع خطط لإنشاء أنظمة تأمين للودائع تناسبها لحماية جهازها المصرفي والحفاظ على استقراره.
- 6- دراسة (Yilmaz, 2003)، وهدفت إلى بحث موضوع الأزمة المصرفية الأخيرة التي حدثت في تركيا، حيث تركز عليها كحالة عملية للإجابة على تساؤل: إلى أي مدى يمكن لضمان الودائع أن يلعب دوراً في مثل هذه الأزمات؟ وتحدثت الدراسة عن أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا وتم اختبار الفرضية القائلة بأن وجود نظام ضمان للودائع كامل التغطية قد يؤثر على الظروف المحيطة بالبنوك التركية وتم تحليل بعض التأثيرات المرتبطة بالمخاطر في البنوك المهارة، وقد تم تحليل بعض النسب المالية قبل وبعد تطبيق وتنفيذ نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وقد أشارت النتائج إلى أن فشل بعض البنوك في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة، وعلى الرغم من أن هذه النتائج قد أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع ذو التغطية الكاملة من الممكن ألا يكون نافعاً ومناسباً في الدول النامية، إلا أنه ومن خلال نتائج متابعات أحد الدراسات الصغيرة التي أجريت مؤخراً عن الإفلاس والذعر المصرفي في تركيا قد أثبتت أن أي تغيير في حدود التغطية لنظام ضمان الودائع من الممكن أن يزيد من مشكلات الذعر المصرفي، وبشكل واضح فإن صغار المودعين غير قادرين على التمييز بين البنوك التي تقدر على الوفاء بالتزاماتها خلال فترة محددة، وخلص البحث إلى ضرورة وجود سقوف تغطية لضمان الودائع حتى ولو بنسب قليلة وذلك لحماية صغار المودعين البسطاء وكذلك للحد من تأثيرات انتقال عدو الذعر المصرفي.
- 7- دراسة (Alsalem, 2000)، وهدفت إلى تحليل ومناقشة أبعاد ممارسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بنظام ضمان الودائع، وكان محور الدراسة هو تجربة الولايات المتحدة في ضمان الودائع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ودراسة الجوانب المختلفة لممارسات صندوق النقد الدولي المتعلقة بنظام ضمان الودائع وأثرها على نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة: أن النظام الذي يتم تصميمه بشكل جيد يؤدي إلى زيادة تحقيق الحيوية والاستقرار للجهاز المصرفي وذلك بالتزامن مع الانخفاض إلى أدنى مستوى للمخاطر المعنوية ومشكلات الوكالة التي تصاحب نظم ضمان الودائع.

التعقيب على الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة تمحورت حول مناقشة قضايا محددة ومهمة ذات علاقة بموضوع نظام ضمان الودائع وما يرتبط به، وبعضها تناولت الموضوع من الناحية الشرعية ومدى توافق أنظمة ضمان الودائع مع الشريعة الإسلامية، وقد شكلت الدراسات السابقة أساساً جيداً للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال، علماً أن الدراسات السابقة كانت مقتصرة على أنظمة الودائع بشكل عام ولم تتعمق لبحث أثر هذه الأنظمة على تطور الودائع وخصوصاً في البنوك الإسلامية، ولم تتطرق الدراسات إلى خصوصية العمل المصرفي في البنوك الإسلامية من حيث وجوب وجود صندوق خاص بودائع البنوك الإسلامية يفصلها عن البنوك التقليدية، كما إن الدراسات السابقة لم تقيس الأثر الفعلي المترتب على انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسات ضمان الودائع.

وقد ساعدت الدراسات السابقة الباحثان في إعداد هذه الدراسة وإعطاء فكرة عن أنظمة ضمان الودائع في عدة دول حول العالم، ومدى استفادة هذه الدول من أنظمة حماية الودائع فيها، وشكلت أساساً جيداً للاستفادة منها كتجارب سابقة في نفس المجال، كما ساعدت في بناء أداة الدراسة اللازمة لجمع البيانات ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تركز على مدى أهمية إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالنسبة للبنوك الإسلامية وكيف تتأثر الودائع في هذه البنوك بعد إنشاء المؤسسة، وأنها من الدراسات الأولى التي تتعرض لموضوع ضمان الودائع وخصوصاً في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، وذلك في ظل البيئة التي يتميز بها الجهاز المصرفي الفلسطيني وما يتميز به من خصوصية، وبالتالي سوف تركز الدراسة بالتحليل والمناقشة على بيان أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور الودائع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين.

الإطار النظري**المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع****1- تمهيد:**

إن إنشاء نظام لضمان الودائع سيكون له تأثير إيجابي على درجة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. حيث إن نظام الودائع سيعمل على الحد من الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، الأمر الذي يزيد من تعزيز وسائل الإنذار المبكر والإرشادات التحذيرية التي تندرج تحتها أزمات مالية لدى البنوك. يعمل النظام على ضمان عدم اتساع أي أزمة مالية وعدم انتقالها من مصرف لآخر، فضلاً عن دوره في التزام المصارف بقاعدة كافية من رؤوس الأموال، مما يعزز الدور الرقابي، ويساهم في منع حدوث أي اختلالات جوهرية في أداءه. مما يكون له أثراً إيجابياً كبيراً على زيادة الثقة في الجهاز المصرفي الفلسطيني (الأعرج، 2009). وحتى تكون مؤسسة ضمان الودائع فعالة وتحقق الأهداف المبتغاة منها، فإنه يتطلب أن يكون النظام المالي للدولة مستقراً والبيئة المؤسسية سليمة أيضاً وأن تكون مؤسسة أو هيئة ضمان الودائع ضمن منظومة مالية واقتصادية ومصرفية وقانونية متكاملة، وهذا يعني أن لا جدوى من تشكيل أو تأسيس مؤسسة لضمان الودائع في دولة لا تتوفر فيها الاستقرار المالي والاقتصادي وتكون البيئة المؤسسية ذات تشوهات متعددة وأن يكون تعثر المصارف سمة ملازمة لها. فالعبرة من وراء إنشاء مؤسسة لضمان الودائع يكون من باب الحيطة والحذر وتعزيز إضافي لشبكة الحماية المصرفية، في حال وقوع أزمة أو تعثر مصرف ما. فالأصل هو في سلامة أداء النظام المصرفي والرقابي. لقد تمكنت سلطة النقد خلال السنوات الخمس الماضية تحديداً من تحسين النظام المصرفي الفلسطيني وتقويته بما في ذلك تصفية أحد المصارف المتعثرة وبيعها كما وضعت تعليمات بشأن دمج المصارف الصغيرة وطلبت منها رفع رؤوس أموالها لتعزيز قاعدة رأس المال بالإضافة لقيامها بتعديل بعض القوانين المتعلقة بالمصارف وإصدار قانون مكافحة غسل الأموال لخلق بيئة قانونية مساندة إلى جانب قيامها بإصدار سلسلة تعليمات بغرض توفير الاستقرار المالي والنقدي، وقد مكنت هذه الخطوات عملياً من توفير المناخ والبيئة المناسبة للبدء بتأسيس مؤسسة فلسطينية لضمان الودائع : فقد أصدر رئيس السلطة الفلسطينية قراراً بقانون رقم 7 لعام 2013، نشر في الجريدة الرسمية يقضي بإنشاء

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع كما صدر قرار لاحق بتشكيل مجلس إدارة له برئاسة محافظ سلطة النقد وعضوية بعض المؤسسات ذات الاختصاص وممثلين عن القطاع الخاص والأكاديميين. وقد انضمت فلسطين رسمياً إلى الجمعية الدولية لضمان الودائع واختصارها IADI في شهر تشرين الثاني من العام 2013 وبذلك تكون الدولة رقم 72 المنضوية تحت لواء الجمعية.

2- المبررات والأهداف:

المبرر القانوني والمهني من إنشاء مؤسسة ضمان الودائع هو أن الدولة سواء من خلال البنك المركزي أو وزارة المالية لم تعد تتقبل فكرة ضمان الودائع الضمني Implicit Deposit Insurance الذي تطبقه الدولة عملياً بعد كل عملية إفلاس تتم، كما لم يعد من الممكن أخلاقياً وقانونياً ومالياً أن لا تتحمل المصارف جزءاً من المخاطر الناجمة عن أخطائها، لذا فيتوجب عليها تحمل مسئوليتها واستقطاع نسبة من ودائعها (0.003) وتحويلها بشكل دوري ومنظم إلى مؤسسة ضمان الودائع التي يرأس مجلس إدارتها البنك المركزي أو السلطة النقدية بحكم الاختصاص. فمن شأن هذا الاستقطاع الحد من الأخطاء التي تقوم بها إدارات المصارف التي كانت تعتمد أو تركز في الماضي على ضمان الودائع الضمني الذي تتولاه الدولة عادة.

هدف إنشاء مؤسسة لضمان الودائع: تتلخص أهداف إنشاء هذه المؤسسة في التالي:

- حماية صغار المودعين الذين يشكلون الأغلبية.
- تعزيز وثبيت الاستقرار المالي والمصرفي.
- تشجيع وتحفيز الممارسات والأداء المصرفي الصحيح لدى المصارف وخاصة لدى الإدارة التنفيذية العليا واعتماد النزاهة والشفافية وتكريس قواعد الحوكمة الرشيدة وتغليب المهنية عند تقديم الائتمان والقروض والتسهيلات المصرفية بأنواعها والحسابات الجارية المدينة أو السحب على المكشوف.
- إيجاد أجواء من المنافسة المصرفية القائمة على المهنية العالية والأداء، حيث تتساوى المصارف من حيث ضمان سقوف الودائع أمام جمهور المودعين بغض النظر عن كبر وصغر البنك أو عمره المهني لغاية استقطاب الودائع الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص والتي تشكل عادة أكثر من 97% من الودائع.
- وقف سياسة ضمان الودائع الضمنية من قبل الدولة والتي كان يتحملها دافعوا الضرائب عن أخطاء لم يرتكبونها ولا ذنب لهم فيها.
- تقليل أو الحد من خسائر الدولة (الخزينة) أو السلطة النقدية نتيجة لتحملها التكلفة أو النتائج السلبية المترتبة على تعثر بعض المصارف أو توقفها عن الدفع أو إعلان إفلاسها.
- تحفيز صغار المودعين على الاستمرار في إيداع أموالهم في المصارف دون خشية من خسارتها أو فقدانها.
- تشجيع الجمهور على عدم الاحتفاظ بالنقود السائلة في البيوت ما دامت مضمونة بشكل صريح من خلال مؤسسة رسمية قائمة ومحددة ومشهورة، مما سيؤدي إلى زيادة الادخار وتعزيز الثقة بالمصارف العاملة.

3- حدود الضمان والتغطية:

لا تستطيع أي مؤسسة لضمان الودائع أن تتكفل بإعادة كل الودائع إلى أصحابها لذلك قامت كل هيئة بتحديد سقف للتعويض الفوري، ففي الأردن مثلاً وضعت سقفاً في بداية تشكيل المؤسسة بلغ (عشرة آلاف) دينار ثم ما لبثت أن رفعت السقف التعويضي المباشر والفوري إلى (خمسون ألف) دينار في أول شهر تشرين الثاني 2011 مما يرفع نسبة عدد المودعين المستفيدين إلى نحو 98%. أما في فلسطين فقد أشار القرار بقانون الذي صدر في عام 2013 على التعويض الفوري للمودعين خلال شهر واحد من إعلان سلطة النقد عن توقف (إفلاس) البنك عن الدفع بسقف (عشرة آلاف) دولار، وهذا يشكل تقريباً 93% من مجموع عدد المودعين. وفي الوقت الذي ينحصر فيه الضمان في الأردن على الودائع بالدينار فحسب، وسعت مؤسسة ضمان الودائع في فلسطين تغطيتها التأمينية لتشمل العملات المتداولة والمستخدمة نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية ذات العملات المتعددة. ومن الجدير ملاحظته هنا أن كافة المصارف المرخص لها

بالعمل في فلسطين ملزمة بالانضمام للمؤسسة بما فيها البنوك الإسلامية. ولعل العبرة من جعل عضوية المؤسسة إجبارية لكل البنوك دون استثناء هي لإضفاء الشمولية على مظلة التأمين والحيلولة دون انتقال السيولة من المصارف غير المؤمنة إلى المؤمنة وتجنب أن تكون العضوية في المؤسسة متكونة من البنوك الضعيفة فحسب. ومما يتقدم يتضح أن المؤسسة محل البحث رسمية لكن تمويلها يتم بالكامل من القطاع الخاص، باستثناء رأس المال الذي تدفعه الدولة حين التأسيس. وقد فصل القرار بقانون رقم 13 لعام 2013 آليات الدفع والمشاركة من كل بنك عضوفي المؤسسة بشكل تفصيلي بل وسمح بزيادة النسبة المستقطعة على المخاطر المحتملة لكل مصرف وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة على ضوء تقارير سلطة النقد الفلسطينية ذات الاختصاص بالرقابة على البنوك (سلطة النقد الفلسطينية، 2012).

4- الودائع غير المشمولة بالضمان:

نص القرار بالقانون سالف الذكر على استثناء بعض الودائع من التعويض (الضمان) لاعتبارات لها علاقة بنوعية المودعين أو ذات علاقة مباشرة بالعضو والتي من المفترض أن يكون لها دوراً رقابياً على أعمال المصرف وإدارته مما يتوجب أن تتحمل جزءاً من مسئولية توقفه عن الدفع، لقد حددت المادة 24 من القانون (2013) الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية محل البحث الودائع غير المشمولة بما يلي:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها الرسمية.
- ودائع سلطة النقد.
- الودائع ما بين الأعضاء (البنوك) بما فيها المؤسسات المالية العاملة والمرخص لها.
- التأمينات النقدية في حدود سقوف أو رصيد التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها عميل أو معتمد البنك، وتوضيح هذه النقطة فإنه في حال كان لمعتمد البنك شخصاً كان أو شركة وديعة بمبلغ 20 ألف دولار ولكنه في الوقت نفسه حاصل على تسهيلات ائتمانية بمبلغ 15 ألف ففي هذه الحالة يدفع له 5 آلاف فقط.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو والمحددة في قانون المصارف الساري المفعول.
- ودائع مدققي حسابات البنك أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية.
- ودائع الاستثمار المقيمة وفق ما يحدده مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع.

5- أهمية مؤسسة ضمان الودائع للمواطن الفلسطيني:

إن تشكيل مؤسسة ضمان الودائع في فلسطين جاءت لردم الفجوة التي كانت تشكل ثغرة ذات وزن في النظام المصرفي والمالي، وبهذا التشكيل تكون شبكة الحماية المصرفية في طريقها للاكتمال، ولعل أهم ما يميز المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع أنها أخذت في الاعتبار خصوصية عمل البنوك الإسلامية، وقامت بتشكيل صندوقين منفصلين أحدهما خاص بالبنوك التقليدية، والآخر خاص بالبنوك الإسلامية، وبذلك تكون قد راعت حاجات البنوك الإسلامية وعملائها من حيث توافق نظام حماية ودائعهم مع الشريعة الإسلامية. كما نص القانون الخاص بتشكيل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على استثمار أموال البنوك الإسلامية ضمن صندوق خاص بالبنوك الإسلامية ومنفصل عن صندوق البنوك التقليدية، حرصاً على مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وطمأنة جمهور المتعاملين بمشروعية استثمار ودائعهم.

الودائع في الجهاز المصرفي الفلسطيني

تمهيد:

تعتبر ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) المكون ذو الوزن النسبي الأكبر ليس فقط لإجمالي الودائع، بل أيضاً لإجمالي جانب مطلوبات المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن التغيرات والتطورات التي تطرأ على هذا المكون تعتبر غاية في الأهمية. فهو من ناحية، يعتبر مؤشراً رئيساً على مدى ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، كما إنه من ناحية أخرى، يعتبر محددًا مهمًا لحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد ككل. ويشير التحليل إلى أن النمو في ودائع العملاء جاء في نهاية العام

2013 قوياً بشكل ملاحظ، 10.9%، وبقيمة بلغت 819.5 مليون دولار مقارنة مع نهاية العام 2012 وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب المتحققة خلال الأعوام القليلة الماضية، في إشارة واضحة إلى استمرار القطاع المصرفي الفلسطيني بالاستحواذ على ثقة الجمهور كملاذ آمن وموثوق به ومدخراتهم. بشكل موازي للنمو في ودائع العملاء ارتفع بند إجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) بنسبة 12.1% وبقيمة 996.6 مليون دولار خلال فترة المقارنة. ومن الملاحظ أن جُل الزيادة في إجمالي الودائع ناجم في الأصل عن الزيادة في ودائع العملاء، أما الزيادة في الودائع المصرفية فبلغت نسبتها 24.5%، وبقيمة 177.2 مليون دولار خلال فترة المقارنة. وكما التسهيلات، فإنه وبالرغم من نمو إجمالي الودائع إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي تراجعت من 80.1% عام 2012 إلى 77.0% عام 2013، جراء نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة فاقت نسبة نمو إجمالي الودائع.

وبلغ إجمالي الودائع في البنك الإسلامي الفلسطيني 420,492,257 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2013 أي بزيادة مقدارها 67,924,712 دولار أمريكي عن عام 2012. وفي البنك الإسلامي العربي زاد حجم ودائع العملاء بما يقارب 65 مليون دولار بواقع (21%) زيادة عن عام 2013 لتصل إلى ما يزيد على 372 مليون دولار وهذا متزامن مع إنشاء مؤسسة ضمان الودائع. وشكلت ودائع العملاء ما نسبته 74.2% من إجمالي مطلوبات المصارف نهاية العام 2013، بتراجع بسيط لم يتجاوز 0.3 نقطة مئوية مقارنة مع نهاية العام السابق، وبذلك تستمر سيطرتها على إجمالي مطلوبات المصارف كأهم مكون من عام لآخر، والجدول التالي يبين حركة واتجاه الودائع:

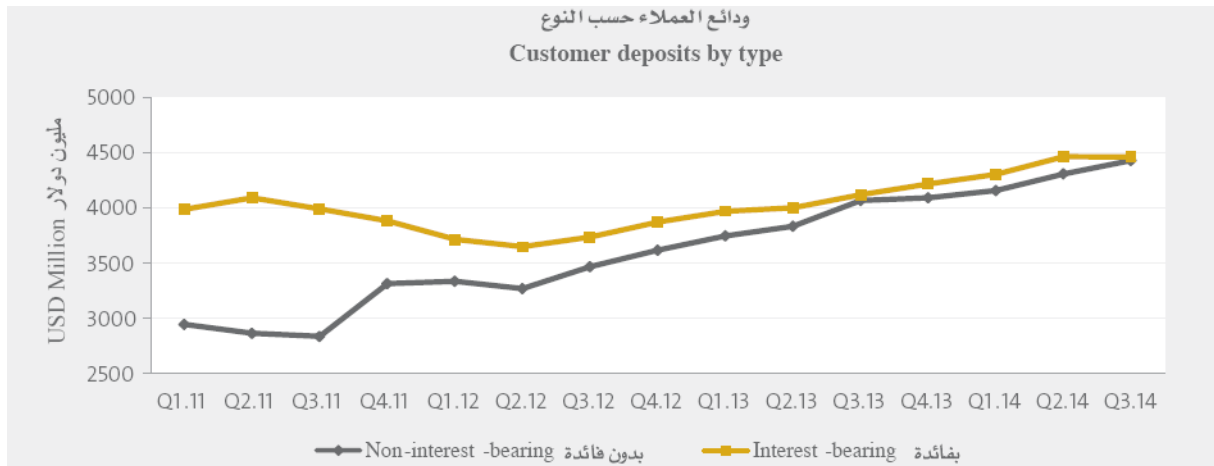
جدول رقم (1)
ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2009 – 2013 (مليون دولار)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	%
حسب الجهة المودعة						
قطاع عام:	566.1	682.6	584.5	620.2	677.0	0.09%
قطاع خاص:	5,730.7	6,119.8	6,388.0	6,864.0	7,626.8	11%
حسب التوزيع الجغرافي						
الضفة الغربية	5,370.9	6,019.6	6,194.2	6,696.7	7,447.2	11%
قطاع غزة	925.9	782.8	778.3	787.5	856.6	0.09%
حسب نوع الوديعة						
ودائع جارية	2,353.8	2,680.6	2,773.0	2,984.4	3,339.2	11%
ودائع توفير	1,669.8	1,844.2	2,027.1	2,266.7	2,582.9	13%
ودائع لأجل	2,272.2	2,277.6	2,172.4	2,233.1	2,381.7	0.07%
حسب نوع العملة						
دولار أمريكي	2,697.4	2,853.4	2,718.5	3,063.2	3,460.6	12%
دينار أردني	1,786.7	1,852.5	1,801.4	1,740.4	2,106.0	21%
شيكل إسرائيلي	1,465.8	1,728.9	2,115.8	2,323.5	2,409.8	0.04%
عملات أخرى	346.9	367.6	336.8	357.1	327.3	0.9%
المجموع	6,296.8	6,802.4	6,972.5	7,484.2	8,303.7	10.9%

المصدر: التقرير السنوي 2013 لسلطة النقد الفلسطينية.

من الجدول السابق يتضح أن الودائع في الضفة الغربية مازالت تحتفظ بنسبة أعلى منها في قطاع غزة، وكذلك كانت نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من حيث نوع الوديعة، وتلتها ودائع التوفير، ثم الودائع لأجل، وكان الدولار

هو العملة المسيطرة على الودائع ثم الشيكال ثم الدينار الأردني. وبشكل عام يتضح من الجدول أن الودائع حجم الودائع في ازدياد وتطور من سنة لأخرى.



المصدر: التقرير ربع السنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

شكل رقم 1: ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، Q3 2014– Q1 2011

جدول رقم (2)

ودائع العملاء حسب النوع في الضفة الغربية وقطاع غزة، Q3 2014– Q1 2012 (مليون دولار)

البيان	2014			2013				2012			
	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1	Q4	Q3	Q2	Q1
الضفة الغربية	7,849.9	7,873.6	7,584.5	7,447.1	7,337.5	6,997.6	6,892.5	6,696.6	6,409.3	6,140.0	6,267.5
بدون فائدة	3,770.5	3,772.5	3,639.5	3,566.1	3,548.8	3,319.2	3,233.4	3,134.4	2,988.7	2,813.1	2,875.0
بفائدة	4,079.5	4,101.1	3,945.0	3,881.0	3,788.7	3,678.4	3,659.0	3,562.3	3,420.6	3,326.9	3,392.5
قطاع غزة	1,034.1	891.8	869.9	856.6	843.8	833.3	820.7	787.5	791.5	772.9	777.9
بدون فائدة	656.4	533.4	514.5	522.7	516.5	512.2	511.4	480.2	477.1	454.7	459.0
بفائدة	377.7	358.3	355.4	333.9	327.3	321.1	309.3	307.3	314.4	318.2	318.9
المجموع	8,884.0	8,765.3	8,454.4	8,303.7	8,181.3	7,830.9	7,713.2	7,484.1	7,200.8	6,912.9	7,045.4

المصدر: التقرير ربع السنوي الثالث 2014 لسلطة النقد الفلسطينية.

من الجدول السابق يتضح أن الودائع بنوعها: بفائدة وبدون فائدة قد حافظت على معدل جيد من الارتفاع التدريجي في قيمتها، مع الإشارة إلى أن نسبة الارتفاع في الربع الثالث من عام 2014 كانت أكبر في قطاع غزة، إلا أن نسبة الودائع بشكل عام في الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة، إلا أن الودائع بدون فائدة كانت نسبة زيادتها أكبر في قطاع غزة من الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى سوء الأوضاع في قطاع غزة وضعف فرص الاستثمار.

الدراسة التطبيقية والميدانية:

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل بحيث تم أخذ جميع الموظفين العاملين في قسم الودائع في كلا البنكين، حيث بلغ عددهم 54 موظف وتم استرداد 47 استبانة (87%)، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية:

جدول رقم (3)

توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

النسبة%	التكرار	جهة العمل
68.1	32	البنك الإسلامي الفلسطيني
31.9	15	البنك الإسلامي العربي
100.0	47	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3) أن 68.1% من أفراد عينة الدراسة قالوا انهم يعملون في البنك الإسلامي الفلسطيني، بينما 31.9% قالوا انهم يتبعون البنك الإسلامي العربي.

نتائج تحليل فقرات الاستبانة وفرضيات الدراسة وتفسيرها

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الأولى:

«هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور الودائع في هذه البنوك».

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار «معامل الارتباط بيرسون» Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4)

العدد وقيمة اختبار «معامل الارتباط» ومستوى الدلالة

العدد	قيمة معامل الارتباط	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
47	0.836	0.000	دالة عند 0.01
47			تطور حجم الودائع

قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.288

قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة «ر» المحسوبة أكبر من قيمة «ر» الجدولية وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع ومدى تقليل درجة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.836. وبناءً عليه يتضح صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن انضمام البنوك الإسلامية إلى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع سوف يؤدي إلى تطور حجم الودائع في هذه البنوك. ونظرًا للأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها نظام التأمين على الودائع على مستوى الجهاز المصرفي، عملت العديد من الدول على تبنيه في إطار الإصلاحات المصرفية التي تهدف إلى تكييف البنوك للعمل وفق آليات اقتصاد السوق. وهذا تأكيدًا على ما تم عرضه خلال الإطار النظري بأن حجم الودائع في البنوك بشكل عام قد ازداد بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع زيادةً غير عادية، حيث كانت نسبة الودائع في الضفة الغربية في الربع الأول لعام 2012 (6267.5) مليون دولار، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام 2014 (7849.9) مليون دولار، أما في قطاع غزة فقد بلغت قيمة الودائع في الربع الأول في عام (777.9) 2012 مليون دولار، بينما أصبحت في الربع الثالث لعام

2014 (1034.1) مليون دولار. ويتوقع الباحثان أن تكون هناك زيادة أكبر على حجم الودائع في البنوك الإسلامية بعد أن تأخذ المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع دورها بشكل أكبر، ويزداد وعي جمهور المودعين بدور هذه المؤسسة الحديثة الإنشاء. وهذا يتفق مع دراسة (Yilmaz, 2003) والتي أشارت إلى ضرورة وجود نظام لضمان الودائع لما له من أثر في الحد من المخاطر التي تصيب المودعين والبنوك، والحد من انتقال عدوى الذعر المصرفي «تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك». وأيضاً يتفق مع دراسة (الأعرج، 2009) والتي أشارت إلى ضرورة وجود نظام فلسطيني لضمان الودائع في البنوك العاملة في فلسطين، حيث سيؤدي هذا النظام إلى تقليل الأثر السلبي للظروف السياسية والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجهاز المصرفي الفلسطيني. وكذلك أيضاً اتفقت صحة الفرضية مع دراسة المؤسسة الدولية لضمان الودائع (IADI, 2010) والتي أشارت إلى ضرورة وجود أنظمة للتأمين على الودائع تناسب وضعها المصرفي وحالتها الاقتصادية، وذلك لحماية جهازها المصرفي من المخاطر والأزمات التي قد تعصف بها.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثانية:

«هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين السياسات الرقابية والإشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وتطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية». وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار «معامل الارتباط بيرسون Correlation» لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (5)

العدد وقيمة اختبار «معامل الارتباط» ومستوى الدلالة

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
دالة عند 0.01	0.000	0.840	47	السياسات الرقابية والإشرافية
			47	تطور حجم الودائع

قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.288

قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة «ر» المحسوبة أكبر من قيمة «ر» الجدولية وهذا يعني انه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين السياسات الرقابية والإشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودرجة إقبال المودعين على الإيداع في البنوك الإسلامية حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.840. وهذه النتيجة تؤكد ما أورده الباحثان في الإطار النظري أن السياسات الرقابية والإشرافية التي تمارسها مؤسسات ضمان الودائع لها دور رئيس في دفع البنوك نحو الالتزام بالتعليمات، ويجب التأكد بأن عمليات الرقابة على المصارف تتم بفعالية وأن السلطة الرقابية تمتلك الأدوات والصلاحيات اللازمة للتدخل في الوقت المناسب لمعالجة أوضاع المصارف الضعيفة بالشكل المناسب، وأنها في وضع يمكنها من اتخاذ كافة الإجراءات التصحيحية المطلوبة في الوقت المناسب ودون تأخير، كذلك يجب أن تتوفر أنظمة إفصاح فعالة ومناسبة في السوق المصرفي بما يوفر قدر مناسب من الانضباط في الأسواق المالية بشكل عام وفي النظام المصرفي خاصة.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة:

«هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية ومدى تطور الودائع في البنوك الإسلامية». وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار «معامل الارتباط بيرسون Correlation» لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (6)
العدد وقيمة اختبار «معامل الارتباط» ومستوى الدلالة

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
دالة عند 0.01	0.000	0.864	47	نظام الودائع
			47	تطور حجم الودائع
				قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.288
				قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة «ر» المحسوبة أكبر من قيمة «ر» الجدولية وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين نظام الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية ومدى زيادة درجة الثقة لدى عملاء البنوك الإسلامية حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.864. وبناءً على النتيجة السابقة لهذه الفرضية يرى الباحثان أن إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع صندوق خاص بالودائع في البنوك الإسلامية له أثر إيجابي على طمأننة وزيادة ثقة المودعين في هذه البنوك وأن حماية وضممان ودائعهم تتم وفق الشريعة الإسلامية، وعليه فإن إنشاء نظام الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية يؤدي إلى زيادة درجة الثقة لدى عملاء هذه البنوك، وأن هذا النظام مناسب لطبيعة هذا النوع من المودعين من حيث توجههم للتعامل مع البنوك الإسلامية دون غيرها البنوك الأخرى، وأن تعاملاتهم بشكل عام وطريقة حماية ودائعهم بشكل خاص تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى جذب مزيد من ودائع العملاء، فضلاً عن طمأننة جمهور المودعين وعدم قيامهم بسحب ودائعهم في حالات حدوث الأزمات، ويحد من حالات الذعر المصرفي التي تصيب جمهور المودعين لدى البنوك الإسلامية، وهذا يعكس أثر إيجابي كبير على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني ككل.

وفيما يتعلق بهذه النتيجة فإنها قد اتفقت مع دراسة (بابكر، 2000) والتي تشير إلى أنه وبعد النظر في النظم التقليدية وجد الباحثان أن أهدافها وطرق تنظيمها تنسجم مع متطلبات حماية الودائع الجارية لدى المصارف الإسلامية، وأن نظم حماية الودائع الخاصة بالبنوك الإسلامية تستطيع تعزيز ثقة جمهور العملاء المودعين لدى هذه البنوك وتجعلها تقف على أرضية مشتركة مع البنوك التقليدية. وأيضاً اتفقت نتيجة مع دراسة (Alsaalem, 2000) والتي أشارت إلى أن نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية سيؤدي إلى زيادة ثقة جمهور المودعين في البنوك الإسلامية وتشجيعهم على الإيداع مما ينعكس على استقرار الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى أن برامج ضمان الودائع معنية أساساً بأن تحمي استقرار الجهاز المصرفي.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرابعة:

«هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى تطور حجم الودائع في هذه البنوك.» لتتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار «معامل الارتباط بيرسون» Correlation لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (7)
العدد وقيمة اختبار «معامل الارتباط» ومستوى الدلالة

مستوى الدلالة	قيمة الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
دالة عند 0.01	0.000	0.753	47	التزام البنوك بالقانون
			47	تطور حجم الودائع
				قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.288
				قيمة «ر» الجدولية عند درجة حرية (45) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.372

من خلال الجدول السابق يتضح أن قيمة «ر» المحسوبة أكبر من قيمة «ر» الجدولية. وهذا يعني أنه يوجد علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى قوة المركز المالي لهذه البنوك، حيث إن قيمة معامل الارتباط 0.753.

وبناءً على النتيجة الإحصائية يتضح صحة الفرضية الرابعة، والتي تنص على أنه هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع ومدى قوة المركز المالي لهذه البنوك. حيث إن التزام البنوك الإسلامية بتطبيق القوانين الخاصة بالمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، مثل الانضمام الإجمالي للمؤسسة فور إصدار ترخيص البنك أو فور صدور القانون الخاص بالمؤسسة، وأن تلتزم البنوك الإسلامية بإعلام مودعيها بعضويتها في المؤسسة، وأن تلتزم البنوك الإسلامية باتباع آليات الإفصاح والإشهار، وكذلك أيضاً يجب أن تلتزم البنوك الإسلامية بتبادل المعلومات والبيانات مع المؤسسة بشكل مبني، وأن تلتزم البنوك الإسلامية بسداد القسط المنصوص عليه في القانون الخاص بالمؤسسة، وكل هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذها البنوك الإسلامية سوف تؤدي إلى ضمان سلامة هذه البنوك والمحافظة على قوة مركزها المالي، وتلاشي أي أزمات من الممكن أن توقع بها.

ثانياً- النتائج والتوصيات:

فيما يلي ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج والتي تساهم في التعرف على أثر إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية.

نتائج الدراسة:

- 1- إن انضمام البنوك الإسلامية لمؤسسة ضمان الودائع له أثر إيجابي على تطور حجم الودائع في هذه البنوك، حيث إن نظام الودائع سيحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة، ويزيد من إقبال المودعين لإيداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية.
- 2- تعمل السياسات الرقابية والإشرافية التي تمارسها المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية وزيادة درجة إقبال المودعين على الإيداع في البنوك الإسلامية وطمأنتهم بأن البنوك الإسلامية تعمل تحت إشراف نظام متكامل من المراقبة والإشراف، فضلاً عن ضمان التزام البنوك الإسلامية بقاعدة كافية من رأس المال، وكذلك تبادل المعلومات مع المؤسسة، مما يعزز الدور الرقابي ويساهم في منع حدوث اختلالات في أداء البنوك، مما يكون له أثر إيجابي كبير على القطاع المصرفي الفلسطيني ككل.
- 3- يؤدي نظام الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية إلى زيادة تطور حجم الودائع في البنوك، وزيادة درجة الثقة لدى عملاء البنوك الإسلامية، وأن هذا النظام مناسب لطبيعة هذا النوع من المودعين من حيث توجههم للتعامل مع البنوك الإسلامية دون البنوك الأخرى، وأن تعاملاتهم تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما يؤدي إلى جذب مزيد من ودائع العملاء، وهذا يعكس أثراً إيجابياً كبيراً على زيادة الثقة في القطاع المصرفي الفلسطيني ككل، وخلافاً لهذا فقد اتضح من خلال الدراسة أن نظام التأمين على الودائع لم يقدّم بدوره في رفع حجم الودائع خاصة الادخارية منها.
- 4- كما أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الودائع في البنوك الإسلامية لا يتجاوز الـ 10% من إجمالي حجم الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني، على أمل زيادة حجم الودائع في البنوك الإسلامية بعد إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع؛ ولكن بالرغم من هذا فإنه مازال الوقت مبكراً للحكم على المؤسسة، وعليه لا بد أن يمنح لها الاهتمام الكامل مع القيام بحملات إعلامية من أجل تحقيق أهدافه.
- 5- إن التزام البنوك الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع يعود بالأثر الإيجابي على تطور حجم الودائع في البنوك الإسلامية؛ إلا أن الدراسة بينت أنه يجب على المؤسسة أن تقوم بتوعية جمهور المودعين وشرح القانون لهم بطريقة مبسطة تضمن حقهم وزيادة توعيتهم بمدى دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اتجاههم، وكذلك أيضاً يوجد تساؤلات عديدة وجوهرية حول مصير أصحاب الودائع التي تتجاوز (\$10000)

وعن كيفية تعويضهم، حيث إنهم يمثلون نسبة لا بأس بها من إجمالي المودعين «7%»، وكذلك أيضاً عن نسبة الاشتراكات الربع سنوية التي تلتزم بها البنوك الإسلامية اتجاه المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ومدى عدالتها.

6- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة على محاور وفقرات استبانة الدراسة تعزى للفروق الفردية كالمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة المصرفية، والفئة العمرية، وجهة العمل، وهذا يشير إلى عدم تأثر الآراء بهذه الفروق الفردية، مما يعطي مصداقية وقوة أكبر في النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فيما يلي أهم التوصيات التي أسفرت عنها الدراسة:

أولاً- توصيات لإدارة البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين:

- 1- العمل باستمرار على طمأننة جمهور المودعين في البنوك الإسلامية بأن ودائعهم تخضع لنظام تأمين يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك لوجود صندوق خاص بودائع البنوك الإسلامية.
- 2- الاهتمام بنشر الوعي الادخاري الإسلامي، والعمل على نشر الثقافة المصرفية الإسلامية.
- 3- الاهتمام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية، بحيث تكون قادرة على جذب العملاء وتأدية الخدمات المقدمة بأفضل مستوى لها.
- 4- على البنوك الإسلامية إيجاد البيئة الملائمة لتفعيل باقي حسابات الودائع لزيادة قدرتها على الاستمرار في المنافسة وتحقيق أهدافها.
- 5- توفير إدارة متخصصة وذات خبرة في مجال تشغيل الودائع، تكون قادرة على البحث والتحديث والتوسيع في مجال استثمار الودائع، لإعطاء عوائد مجزية للمودعين مما يشجع على جلب المزيد من الإيداعات نتيجة شعور المودع بحرص المصرف على ودائعه، وحسن تشغيلها في مجالات قوية ومربحة وثابتة.
- 6- القيام بحملات تشجيع للمقيمين خارج فلسطين على تحويل مدخراتهم وأموالهم إلى البنوك داخل فلسطين.

ثانياً- توصيات لإدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:

- 1- ضرورة زيادة حملات الوعي المصرفي للجمهور، وخصوصاً الوعي بأهمية دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في حماية المودعين، لتشجيعهم على الإيداع في هذه المصارف.
- 2- الأخذ بعين الاعتبار أصحاب الودائع العالية، والتي تزيد على (10000\$)، ووضع آلية ونظام خاص لتعويضهم.
- 3- مراعاة تناسب حجم الأقساط السنوية التي تسدها البنوك للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مع حجم الودائع في هذه البنوك.

المراجع

- القرآن الكريم

أولاً - مراجع باللغة العربية

- أبوزيد، محمد عبد المنعم. (1996). *الضمان في فقه الإسلام وتطبيقاته في المصارف*. ط 1. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- الأعرج، رأفت علي. (2009). «مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي في الجهاز المصرفي الفلسطيني»، *أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية*.
- البنك الإسلامي الفلسطيني. (2014). *التقرير السنوي*.
- البنك العربي الإسلامي. (2014). *التقرير السنوي*.
- الغندور، حافظ كامل. (1992). *مؤسسات ضمان الودائع كأداة لمعالجة المشكلات المصرفية*. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- القره داغي، علي محي الدين. (2009). *تأمين الدين والضمان*. الكويت: (د.ن).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (1986). *نظم التأمين والضمان المتوافرة للأدوات المالية والاستثمارات في الأسواق المالية الدولية*، مج 1، و2. (الصفة) الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- وزارة العدل الفلسطينية. (2010). «قانون المصارف الفلسطيني رقم (9) لسنة 2010»، *مجلة الوقائع الفلسطينية*، ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل الفلسطينية.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2014). *التقرير السنوي*.
- سويلم، محمد. (1998). *إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: مدخل مقارنة*. المعمورة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- طه، مصطفى كمال. (2005). *عمليات البنوك*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عاشور، يوسف. (2007). *آفاق النظام المصرفي الفلسطيني*. ط 2. غزة، فلسطين: الرنتيسي للطباعة والنشر.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم. (2007). «مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية»، *أطروحة دكتوراه منشورة*، عمان، الأردن: جامعة اليرموك.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية

- Developing Effective Deposit Insurance Systems: Final Report of the Working Group on Deposit Insurance, Basel, 2001.
- Financial Stability Forum (FSF) Working Group on Deposit Insurance.
- Financial Stability Forum, 2001, "Guidance for Developing Effective Deposit Insurance Systems – Background Documents".
- Greenspan, 2003, "Deposit Insurance," BIS Review, Oct 2003.
- Guidance on Interrelationship Among Safety-Net Participants, Basel, 2006a.
- Guidance on the Resolution of Failed Banks, Basel, 2006b.
- Helfer, 1999, "What Deposit Insurance Can and Cannot Do," Finance and Development, Vol. 36 No. 1, IMF Publications.

- IADI Discussion Paper on Public Awareness of Deposit Insurance Systems, Basel,
- IADI Discussion Paper on the Governance of Deposit Insurance Systems, Basel, 2007b.
- IADI Draft Discussion Paper on Funding of Deposit Insurance Systems, Basel, 2007 a.
- International Association of Deposit Insurers (IADI), General Guidance for Developing Differential Premium Systems, Basel, 2005a.
- Key Conclusions of the APEC Policy Dialogue on Deposit Insurance and IADI Guidance Points, Basel, 2005b.
- MacDonald, 1996, "Deposit Insurance," Handbooks in Central Banking No.9, (London: Center for Central Banking Studies, Bank of England).

المواقع الإلكترونية:

- <http://www.pdic.ps/> موقع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
- <http://www.pma.ps/> موقع سلطة النقد الفلسطينية
- <http://islamicbank.ps/new/> موقع البنك الإسلامي الفلسطيني
- <http://www.aibnk.com/arabic> موقع البنك الإسلامي العربي
- <http://www.iadi.org> موقع المؤسسة الدولية لضمان الودائع
- <http://www.cbj.gov.jo> موقع البنك المركزي الأردني

ملحق الدراسة: الاستبانة

القسم الأول: البيانات الشخصية

- يرجى وضع علامة (V) في الخانة المناسبة:
- 1 جهة العمل:
البنك الإسلامي الفلسطيني () البنك الإسلامي العربي ()
 - 2 المسعى الإداري:
مدير () رئيس قسم () موظف ()
 - 3 المؤهل العلمي:
دبلوم فأقل () بكالوريوس () ماجستير () دكتوراه ()
 - 4 التخصص العلمي:
محاسبة () إدارة أعمال () علوم مالية ومصرفية () أخرى () حدد.....
 - 5 سنوات الخبرة المصرفية:
أقل من 5 سنوات () 5-9 سنوات () 10-15 سنة () أكثر من 15 سنة ()
 - 6 العمر:
أقل من 30 سنة () 30-39 سنة () 40-49 سنة () 50 سنة فأكثر ()
 - 7 الجنس:
ذكر () أنثى ()

القسم الثاني:

يرجى وضع الدرجة التي تتناسب مع قناعتك، حيث كلما اقتربت الدرجة إلى 10 دل على الموافقة العالية لما ورد في العبارة والعكس صحيح:

م	تأثير انضمام البنوك الإسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	الدرجة (1-10)
1	تساهم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في الحد من الأخطار التي تهدد المودعين في الظروف الحرجة.	
2	إنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى إقبال المودعين لإيداع أموالهم في البنوك المرخص لها وإحجامهم عن الإيداع لدى جهات غير منضمة للمؤسسة.	
3	يحقق وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ميزة تنافسية كبيرة بين البنوك الإسلامية في استقطاب الودائع.	
4	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية إلى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى طمأنة المودعين وعدم سحب ودايعهم وقت الأزمات.	
5	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية إلى المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للحد من المشكلات التي تعيق قدرة البنوك الإسلامية على جذب المزيد من الودائع.	
6	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى زيادة حجم الودائع في هذه البنوك.	
7	انضمام البنوك الإسلامية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي لزيادة الثقة بقدرة هذه البنوك على إدارة الودائع بالشكل السليم.	
8	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يشجع البنوك الإسلامية على اتباع سياسات ائتمانية توسعية بغرض الاستثمار.	
9	تؤثر زيادة الوعي المصرفي بمدى أهمية مؤسسة ضمان الودائع على جذب ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية.	
10	تستطيع البنوك الإسلامية جذب ودائع العملاء عن طريق استحداث أنواع جديدة من الودائع.	
11	يؤدي انضمام البنوك الإسلامية إلى مؤسسة ضمان الودائع إلى تخفيف الأزمات المالية التي تصيب البنوك الإسلامية.	

القسم الثالث:

م	تأثير السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على البنوك الإسلامية. الدرجة (10-1)
1	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يؤدي إلى تشديد الرقابة على البنوك الإسلامية
2	تؤدي السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إلى ضمان درجة عالية من الدقة في المعاملات في البنوك الإسلامية.
3	تتخذ المؤسسة كافة الإجراءات القانونية بحق المتسببين في إفلاس العضو "البنك" الذي تقرر تصفيته.
4	تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والبنوك وسلطة النقد بتبادل المعلومات فيما بينهم وفق آليات تضمن درجة عالية من السرية.
5	تلجأ المؤسسة للاقتراض لتعويض المودعين في حال عدم كفاية مواردها المالية.
6	تقوم المؤسسة بإصدار التعليمات للبنوك الأعضاء لضمان الوفاء بالتزاماتهم.
7	تقوم مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بإبلاغ سلطة النقد عن البنوك المخالفة لقانون مؤسسة ضمان الودائع.
8	تساهم السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة بتخفيض تكلفة التمويل.
9	تقوم المؤسسة بإصدار النشرات التوضيحية عن طبيعة عملها وما على البنوك من حقوق وواجبات.
10	تتمتع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدرجة عالية من المرونة في سياساتها الإشرافية.
11	السياسات الرقابية والإشرافية للمؤسسة تعمل على سلامة ودقة المهام التي يقوم بها مسؤولي التمويل في البنوك الإسلامية.
12	تقوم المؤسسة باتخاذ التدابير اللازمة لحماية موظفيها من أي إجراءات يمكن أن يتعرضوا لها في إطار عملهم.

القسم الرابع:

م	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية. الدرجة (10-1)
1	نظام ضمان الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية يقلل من التأثير السلبي لمشكلات السيولة لدى المصارف الإسلامية.
2	وجود نظام ضمان للودائع خاص بالبنوك الإسلامية يؤدي لزيادة الثقة والطمأنينة لدى المودعين المتعاملين مع البنوك الإسلامية.
3	وجود التشريعات والقوانين ذات العلاقة التي تنظم عمل مؤسسة ضمان الودائع يؤدي إلى توفير عامل أمان لدى المودعين.
4	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يساهم في طمأننة المودعين وعدم سحب ودائعهم وقت الأزمات.
5	وجود المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع يحد من المشكلات التي تعيق قدرة البنوك الإسلامية على جذب المزيد من الودائع.
6	يعتمد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الإسلامية على تقديم ضمانات عينية وشخصية.
7	يوجد علاقة بين النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الإسلامية وبين ثقة جمهور المودعين على حماية ودائعهم.
8	يوجد ثقة لدى جمهور المودعين في البنوك الإسلامية أن نظام التأمين الخاص بودائعهم يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
9	يساعد النظام الخاص بتأمين الودائع في البنوك الإسلامية على زيادة نسبة الودائع الجارية.
10	يتميز نظام المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع عن النظم في الدول الأخرى بأنه يراعي البنوك الإسلامية.

القسم الخامس:

م	التزام المصارف الإسلامية بالقانون الخاص بمؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية.	الدرجة (10-1)
1	تمارس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع اختصاصاتها تجاه البنوك الإسلامية.	
2	تلتزم البنوك الإسلامية بتبادل المعلومات بشكل دقيق وموثوق مع المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.	
3	يتوافق نظام التأمين على الودائع الخاص بالبنوك الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية.	
4	تقوم المؤسسة باستثمار أرباح الصندوق الخاص بالبنوك الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية.	
5	تلتزم البنوك الإسلامية بتسييد رسوم الاشتراك حسب الأصول "القانون".	
6	تتصف الأقساط إلى تسدها البنوك اتجاه مؤسسة ضمان الودائع بالعدالة.	
7	يتناسب الحد الأقصى للتعويض مع الودائع العالية للعملاء.	
8	يساهم قانون مؤسسة ضمان الودائع بتشجيع التزام البنوك الإسلامية على اتباع سياسات ائتمانية غير متشددة.	
9	تقوم البنوك الإسلامية بتزويد المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأي معلومات تتعلق بالودائع والمودعين.	
10	يتصف قانون مؤسسة ضمان الودائع المنظم لعمل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالمرونة والوضوح.	
11	تقوم البنوك الإسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لموظفيها.	
12	تقوم البنوك الإسلامية بشرح وتوضيح قانون مؤسسة ضمان الودائع لعملائها المودعين.	

The Impact of the Establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the Development of Deposits: An Empirical Study on Islamic Banks Operating in Palestine

Dr. Yaser A. Shorafa

Assistant Prof. - Dept. of Business Administration
Islamic University of Gaza, Palestine

Yasser B. Hamad

Administrative Employee
Private Sector

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation on the development of deposits in Islamic banks operating in Palestine; in terms of the review of the deposit insurance systems, their significance, justification for its establishment, and the discussion on their suitability for Islamic banks, as well to identify the extent of both the effectiveness of regulatory and supervisory policies of the corporation and the Islamic banks' compliance with the law of the Palestinian Deposit Insurance Corporation.

The study relied on descriptive analytical method in studying and analyzing the various aspects of the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation and its impact on the evolution of deposits in Islamic banks. The study used a questionnaire as a scientific research tool by answering the questions of the study and testing the hypotheses. The complete enumeration method was also used since the questionnaire was distributed to all members of the original sample of the study's 54 single; the original sample consists of the employees in the departments of deposits in the Islamic banks. 47 questionnaires were recovered instituting 87% from the total number of the distributed questionnaires (54 questionnaires).

The study showed a positive effect for the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation which is to reduce the risks that the Islamic banks are always exposed to increase the demand of the depositors in the Islamic banks, to increase the degree of trust among the depositors in the Islamic banks. In addition to the positive impact on the strength of the financial position of the Islamic banks; all of these positive effects are reflected in the growth of the deposits amount in the Islamic banks. The study recommended the Islamic banks of the necessity to increase their concern to raise banking awareness and to reassure depositors that their deposits are subjected to a system of insurance that takes into account the provisions of the Islamic law.

The study also recommended the Palestinian Deposit Insurance Corporation of the need to increase banking awareness campaigns and especially to increase the awareness of the importance of the role of the Palestinian Deposit Insurance Corporation in protecting depositors, in order to encourage them to deposit, and to explain the law of the Palestinian Deposit Insurance Corporation to the employees in the Islamic banks.

